لفظ الجهة والآثار العقدية المترتبة عليها نفياً وإثباتاً

أ.م. د. رحيم سلوم مرهون*

ملخص البحث

من المعلوم أن الألفاظ على نوعين : نوع جاء به الشرع فيجب الإقرار والتصديق به والعمل بموجبه ولا يجوز العدول إلى غيره ؛ ونوع فيه إجمال فهو يحتمل حقا وباطلا ، فهذا النوع من الألفاظ لا يثبت مطلقا ولا ينفي مطلقا ، ففي نفيه وإثباته آثار تترتب على ذلك النفي والاثبات ؛ لذلك وجب الاستفصال عن مراد المتكلم .

فالنوع الاول كله حق في اللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق ، وأما الألفاظ التي ليست في الشرع ولا اتفق الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على اثباتها ونفيها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو اثبتها حتى يستفسر عن مراده .

وكذلك يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة وكل لفظ يحتمل حقا وباطلا فلا يطلق إلا مبينا به المراد الحق دون الباطل فإن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته ويفهم منها الآخر معنى ينفيه .

لذلك جهدت في هذا البحث أن اتكلم عن لفظ من الألفاظ المجملة وهو لفظ الجهة وما يترتب عليه اثباتا ونفيا فكان العنوان (لفظ الجهة والآثار العقدية المترتبة عليها نفياً وإثباتاً) .

Abstract

Terms, as it is well known, are of two types: one is mentioned directly by Sharia. Therefore, it should be admitted, believed in, and in use, and should never be neglected and use a different one. The second type includes generalization and it could imply truth or falsity. Such type cannot be considered completely true or false and by doing such, consequences follow

* تدريسي / جامعة تكريت / كلية العلوم الإسلامية / قسم العقيدة والفكر الإسلامي

the affirmation and the negation. Therefore, the speaker's intention must be investigated.

The first type is true because Allah decided whether it right or wrong. Whereas the second type which was not mentioned or considered true or false in Sharia or by companions of the Prophet Mohammad (peace of Allah be upon him or followers should not be agreed on until the intention of the speaker is investigated.

This second type should be clarified by clear explanatory terms. Every term implies truth or falsity should not be considered true until the speaker's intention is completely implied truth. The reason behind this is that many wise people's differences and people's disputes because of names sharing two explanations.

The researcher tries in this study to talk about a term that comes under the second type and that term is "Jihaa direction" and the consequences follow explaining it in this study.

المقدمة

الحمد لله المتفرد بالكمال والبقاء، والعز والكبرياء، الموصوف بالصفات والأسماء، المنزه عن الأشباه والنظراء، الذي سبق علمه في بريته بمحكم القضاء، من السعادة والشقاء، واستوى على عرشه فوق السماء، وصلى الله على الهادي إلى المحجة البيضاء والشريعة الغراء، محمد سيد المرسلين والأنبياء، وعلى آله وصحبه الطاهرين الأتقياء، صلاة دائمة إلى يوم اللقاء.

من المعلوم أن الألفاظ على نوعين: نوعٌ جاء به الشرعُ فيجب الإقرار والتصديق به والعمل بموجبه ، ولا يجوز العدول إلى غيره ؛ ونوعٌ فيه إجمال فهو يحتمل حقاً وباطلاً ، فهذا النوع من الألفاظ لا يثبت مطلقاً ولا ينفى مطلقاً ، ففي نفيه وإثباته آثار تترتب على ذلك النفي والإثبات ؛ لذلك وجب الاستفصال عن مراد المتكلم .

فالنوع الأول كلها حق فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق، وأما الألفاظ التي ليست في الشرع ولا اتفق الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم على إثباتها ونفيها فهذه ليس على أحدٍ أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده .

وكذلك يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة وكل لفظ يحتمل حقاً وباطلاً فلا يطلق إلا مبيناً به المراد الحق دون الباطل فأن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته ويفهم منها الآخر معنى ينفيه .

لذلك جهدت في هذا البحث أن أتكلم عن لفظ من الألفاظ المجملة وهو لفظ الجهة وما يترتب عليه إثباتاً ونفياً فكان العنوان (لفظ الجهة والآثار العقدية المترتبة عليها نفياً وإثباتاً)

وقسمت هذا البحث على مباحث ثلاثة ، كان الأول التعريف بمفردات العنوان وهي الجهة والنفي والإثبات ، والمبحث الثاني: كان في الآثار العقدية المترتبة على نفي الجهة ، والثالث: كان في الآثار العقدية المترتبة على إثبات لفظ الجهة .

ثم الخاتمة وأهم المصادر والمراجع .

المبحث الأول

التعريف بمفردات العنوان .

المطلب الأول

تعريف الجهة لغة واصطلاحا:

تعريف الجهة لغة :

يطلق لفظ الجِهَةُ ويراد بها معاني عدة منها : الجانبُ والناحية والموضعُ الذي تتوجه إليه وتقصِدُه، والجمع : جِهات ، ويقال : مالَهُ جهة في هذا الأَمر : لا يبصر وَجْهَ أَمرِه كيف يأْتي له ، وفعلتُ كذا على جِهة كذا : على نحوِه وقَصْدِه[١] .

والجهة: "النحو، يقال: أخذت جهة كذا، أي: نحوه، ورجل أحمر من جهته الحمرة، وأسود من جهته السواد"[٢].

و:"يقال ناحية العراق أي العراق كلها، وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها"[٣].

تعريف الجهة اصطلاحا :

لا نكاد نجداً تعريفاً واضحاً للفظ الجهة من جهة الاصطلاح ؛ لتعدد معانيها واختلاف مواردها ، فقد عرفت بقولهم: " هي والحيز متلازمان في الوجود ، لأن كلا منهما مقصد للمتحرك الأيني ، إلا أن الحيز مقصد للمتحرك بالحصول فيه ، والجهة مقصد له بالوصول إليها والقرب منها فالجهة منتهى الحركة ، لا ما يصح فيه الحركة"[٤] .

ومن المعلوم أنّ من الشرط التعريف أن لا يكون بالمساوي ولا بالأخفى وأنّ يكون جامعاً مانعاً ، وهذا التعريف فيه نوعٌ من الغموض .

والجهة قسمان :

١. حقيقة لا تتبدل أصلا ، وهي الفوق والتحت.

٢. وغير حقيقية وهي تتبدل بالعرض ، وهي الأربعة الباقية[٥].

المطلب الثاني

تعريف النفي والإثبات لغة واصطلاحاً .

أولاً : تعريف النفي لغة واصطلاحاً .

١ـ النفي لغة :

النون والفاء والياء أصل واحد، يدل على : تعرية شيء من شيء وإبعاده منه، نفيت الشيء أنفيه نفيا[٦].

"ونَفَيتُ الشّيءَ أنفيه نفياً، وانتفى هو انتفاء. والنُّفَاية: الرَّدِيُّ يُنفَى. ونَفِيُّ الرِّيحِ: ما تَنفيه من التُّرابِ حتى يصيرَ في أصولِ الحِيطان. ونَفِيُّ المطر: ما تنفيه الرِّيحُ أو ترُشُّه. ونَفِيُّ الماء: ما تطاير من الرِّشاءِ على ظهر المائح"[٧].

ومنها الطرد يقال: نفيت الرجل وغيره نفيا إذا طردته، فهو منفي، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [٨] ، والسجن والانتفاء من الولد، وهو أن يتبرأ منه، والنفاية من الدراهم وغيرها[٩] .

مما تقدم يمكن القول إن كلمة النفي تدور حول المعاني التالية :

١. تنحية الشيء وابعاده .
٢. جحد الشيء والتبرّأ منه[١٠] .
٣. رد الشيء ودفعه وعدم اثباته[١١] .
٤. التعارض والتباين[١٢].
٥. بقية الشيء ورديئه[١٣] .
وهذه المعاني المتقدمة هي معانٍ متقاربة من حيث مدلولها اللغوي .

٢ـ النفي اصطلاحا:

لقد تنوعت استعمالات العلماء لمصطلح النفي حسب العلوم التي يستعمل فيها هذا المصطلح :
فالنفي عند النحاة هو: "ما لا ينجزم بـ (لا)، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل"[١٤].
وأما عند غيرهم : فالنفي : خلاف الإيجاب والإثبات[١٥] .
وقيل : النفي كل قول واعتقاد دلَّ على عدم شيء ، أو كان خبراً عن عدمه[١٦] .
وقيل : النفي رفع الإثبات[١٧] .
فالنفي من المصطلحات التي تعرف بأضدادها ؛ لصعوبة إيجاد لمدلول لهذه الكلمة مستقل عن مدلولها اللغوي ، يدل على هذه الصلة الوثيقة بين هذا التعريف الاصطلاحي لهذه الكلمة ، وبين ما سبق ذكره من معاني هذه الكلمة في اللغة .
وذكر المتكلمون خصائص للنفي منها :
١ـ المنفي لا يجوز أن يكون مُثبتاً على وجه من الوجوه ، كما أن المنفي لا يجوز أن يكون منفياً بوجهٍ من الوجوه[١٨] ، والصحيح أن هذا الأمر غير مجمع عليه[١٩] .
٢ـ النفي يكون على وجهين نفي شيء يوجب إثبات ضده ، وهو نفي الصفة فقول القائل : فلان عالم فقد نفى عنه الجهل ، وفلان جاهل فقد نفى عنه العلم.
ونفي شيء لا يوجب إثبات ضده ، وهو نفي الأعراض[٢٠] فنفي اللون عن الشيء لم يوجب ضد ذلك اللون[٢١] .

٣. قد يكون المراد من النفي والإثبات : نفي الشيء نفسه ، أو إثباته نفسه ، مثل قولنا : السواد إما موجود أو غير موجود ، وقد يكون المراد من النفي والإثبات ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه ، كقولنا : الجسم إما أن يكون أسوداً أو لا يكون[٢٢].

وهذه المعاني التي ذكرها المتكلمون ليست محل اتفاق بينهم .

ثانيا: الإثبات لغة واصطلاحاً :

جاء معنى الإثبات في المعاجم اللغوية بالفتح والضم ، "ثبت: ثَبَتَ الشيءُ يَثْبُتُ ثَباتاً وثُبوتاً فَهُوَ ثابتٌ وثَبِيتٌ وثَبْتٌ، وأَثْبَتَه هُوَ، وثَبَّتَه بِمَعْنًى. وَشَيْءٌ ثَبْتٌ: ثابتٌ"[٢٣] .

وَيُقَالُ: "ثَبَتَ فلانٌ فِي المَكان يَثْبُتُ ثبُوتاً، فَهُوَ ثابتٌ إِذا أَقام بِهِ"[٢٤]، وقولٌ ثابتٌ صحيحٌ ومنه قوله تعالى :﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[٢٥] .

"ثَبُتَ، بِالضَّمِّ، أَي صَارَ ثَبيتاً. والمُثْبُتُ: الَّذِي ثَقُلَ، فَلَمْ يَبْرَحِ الفِراش. والثِّباتُ: سَيْرٌ يُشَدُّ بِهِ الرَّحْل، وجَمْعُه أَثْبِتة. ورَحْلٌ مُثْبَت: مَشْدُود بالثِّباتِ"[٢٦] .

وذكر ابن فارس[٢٧] : بأن الثاء والباء والتاء كلمةٌ واحدةٌ وهي تدلُ على دوام الشيء[٢٨] .

ثانياً: الاثبات اصطلاحاً:

وفي الاصطلاح الإثبات ضد النفي عرف الجرجاني الإثبات بقوله : (هو الحكم بثبوت شيء آخر)[٢٩] .

وقيل : "الإثبات: ضد الإزالة ثم تارة يقال بالفعل فيقال لما يخرج من العدم نحو أثبت الله كذا، وتارة لما ثبت بالحكم فيقال أثبت الحاكم كذا، وتارة لما يكون بالقول سواء كان صدقا أم كذبا فيقال أثبت التوحيد وصدق النبوة وفلان أثبت مع الله إلها آخر"[٣٠] .

المطلب الثالث

الموقف من الألفاظ المجملة .

"يَرِدُ في كتب العقائد مصطلح الألفاظ المجملة ومعنى كونها مجملة: أي أنها تحتمل حقاً وباطلاً".

أو يقال: "لأنها ألفاظ مُشتركة بين معانٍ صحيحة، ومعانٍ باطلة، أو يقال: لخفاء المراد منها؛ بحيث لا يدرك معنى اللفظ إلا بعد الاستفصال والاستفسار"(٣١).

ويمكن تقسيم الألفاظ المجملة إلى:

أولاً: ألفاظ ورد استعمالها ابتداءً في بعض كلام العلماء المتقدمين مثل لفظ الذات وبائن .

ثانياً: ألفاظ ورد استعمالها في كلام بعض العلماء تارة لإثباتها وتارة لنفيها ، ومن أمثلة ذلك: لفظ الحد ولفظ المماسة .

ثالثاً: ألفاظ ورد استعمالها في كلام بعض العلماء ، ومن أمثلة ذلك: لفظ الجهة (٣٢).

وخلاصة الكلام في هذا الباب : هو ما قاله ابن أبي العز الحنفي ـ رحمه الله ـ : "وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك"(٣٣).

المبحث الثاني

الآثار العقدية المترتبة على نفي الجهة.

عرفنا أن لفظ الجهة من الألفاظ المجملة فإن نفي الجهة مطلقاً عن الله تعالى يترتب عليه آثار عقدية مهمة هي محل جدل ونقاش بين المتكلمين عموماً ؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم ورود هذا اللفظ في الكتاب والسنة ؛ لذلك اختلف العلماء بين النفي والإثبات لهذا اللفظ ولا شك أن كلا الأمرين ـ أعني النفي والإثبات ـ يترتب عليه آثار عقدية ويمكن وضعها في المطالب الأتية :

المطلب الأول

نفي صفتي العلو والاستواء .

صفتا العلو والاستواء من الصفات التي وردت في القرآن الكريم وبما أن الصفات إجمالاً تنقسم إلى صفات ذاتية وصفات فعلية ، فالعلو بجميع أنواعه من الصفات الذاتية ، والاستواء من الصفات الفعلية وهو علوٌ مخصوص ، خص الله تعالى به العرش .

ولما كان العلو أنواع فلا بد من تحرير محل النزاع ؛ لأن العلو جنسٌ تندرج تحته أنواع .

تحرير محل النزاع :

بما أن العلو يشمل علو القهر، علو القدر، علو الذات.

فلا نزاع في النوعين الأولين فجميع الفرق تعتقد بهما ـ أي : بعلو القهر وعلو القدر ـ فتعين أن يكون النزاع في النوع الثالث وهو علو الذات ، وتحقيق المقام في هذا هو : أن النوعين الأوليين لا يرتبطان بالجهة ؛ ولعل السبب في ذلك أنّ المعاني الاعتبارية المعنوية لا تفتقر إلى جهة بخلاف ما كان محسوساً فهو يفتقر إلى الجهة.

فالذين يؤوّلون علوه واستوائه على العرش يفعلون ذلك لتنزيه الباري عز وجل عن الجسمية والمكانية والحيز ، فيرون أن إثبات العلو والاستواء يلزم منه إثبات الجهة ، فمن نفى الجهة عن الله تعالى جعلها مستنداً لنفي الصفتين وغيرهما من الصفات، ومن اثبتها جعلها مستندا لإثبات الصفتين وصفات أخرى.

والعلاقة بين العلو ـ أعني علو الذات ـ والجهة علاقة تلازم ، فيلزم من إثبات العلو إثبات الجهة ، ويلزم من نفي الجهة نفي العلو .

فإذا اثبتنا العلو اثبتنا الجهة ، وإثبات الجهة يلزم عليه أمور منها :

١ـ يلزم منه الجسمية .

٢ـ يلزم منه أن الله تعالى يحويه مكان .

٣ـ ويلزم منه أن الله تعالى يشبه المخلوقات .

٤ـ إثبات الجهة ينافي أخص الخصائص وهي صفة القدم .

وتحرير العلاقة بين القدم والجهة من جهة التنافي :

إنّ القدم ينافي الجهة فصفة القدم تنفي أن يسبق وجوده شيء قبله أو وجود شيء معه ، وإثبات الجهة والمكان يقتضي أن الله لم يكن متصفاً بالفوقية من حيث الجهة إلا بعد خلق العالم ، فقبل خلق العالم لم يكن في جهة الفوق لعدم وجود ما هو في جهة الأسفل ، وبهذا تكون الفوقية المكانية أو العلو المكاني صفة حادثة نتجت عن حادث ؛ ولهذا فلا تصح صفة لله تعالى .

وبهذه اللوازم وهروباً منهم من إثبات الجهة قالوا: إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا هو مباين له، ولا محايد له، فأرادوا بقولهم هذا سد الباب بالكلية حتى لا يثبتوا الجهة والمكان لله تعالى(٣٤).

ثم قالوا: بأن الله بذاته في كل مكان(٣٥) وإلى هذا القول ذهبت طائفة منهم كالنجارية(٣٦)، وكثير من الجهمية، وأنه سبحانه لا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود(٣٧).

فأولوا قوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ (٣٨)، إن المراد من هذه الآية ملكه سبحانه وتعالى، وخص السماء بالذكر ؛لأنها أعظم من الارض تفخيما للشأن(٣٩).

قال الزمخشري: في الآية وجهان:

أحدهما: من ملكوته في السماء، لأنها مسكن ملائكته وثم عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، ومنها تنزل قضاياه وكتبه وأوامره ونواهيه.

والثاني: أنهم كانوا يعتقدون التشبيه، وأنه في السماء، وأن الرحمة والعذاب ينزلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها، فقيل لهم على حسب اعتقادهم: أأمنتم من تزعمون أنه في السماء، وهو متعال عن المكان أن يعذبكم بخسف أو بحاصب(٤٠).

قال القاضي عبدالجبار: "إن في السماء نقماته، وضروب عقابه؛ لأن عادته أن ينزلها من هناك"(٤١).

قال الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ : "والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث"(٤٢) .

قال ابن رشد ـ رحمه الله ـ عند كلامه القول في الجهة: "وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة"(٤٣).

ثم بين أن هذا كله غير لازم، فالجهة غير المكان، وذلك أن الجهة هي إما سطوح نفس الجسم المحيط به هيئة، وبهذا يقال: إن للحيوان فوقاً وسفلاً ويميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً، والدليل الذي أقامه على ذلك أن سطوح جسم آخر يحيط بالجسم من الجهات الست، فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم أصلا، وأما سطوح الجسم المحيط به فهي له مكان مثل سطوح الهوى المحيط بالإنسان وسطوح الفلك المحيطة بسطوح الهوى هي أيضا مكان الهوى، وهذه الأفلاك بعضها محيط ببعض ومكان له(٤٤).

وقد برهن أن سطح الفلك الخارج ليس بخارجة جسم، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون خارج فلك الجسم أيضا جسم آخر، إلى غير نهاية، فإذن سطح آخر أجسام العالم ليس مكاناً أصلاً إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم يمتنع وجوده، فإذا قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم، فالذي يمتنع وجوده هناك هو ما ظنه القوم، وهو موجود وهو جسم لا موجود(٤٥).

وليس لهم أن يقولوا أن خارج العالم خلاء، وذلك أن الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه ؛ لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ليس هو شيء أكثر من الأبعاد، ليس فيها جسم أعني طولاً وعرضاً وعمقاً ؛ لأنه إن رفعت الأبعاد عنه عاد عدماً؛ وإن أنزل الخلاء لخلاء موجود لزم أن تكون أعراضا موجودة في غير جسم، وذلك أن الأبعاد هي أعراض من باب الكمية ولا بد(٤٦).

ذكر الإمام الآلوسي: "أن من أدلة نفاة الجهة الذين يريدون نفي العلو أن الجهات كلها مخلوقة وأنه سبحانه كان قبل الجهات وأنه من قال : إنه تعالى في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه جل شأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها تنزل على أنه عز اسمه ليس في شيء من المخلوقات سواء سمى جهة أم لم يسم، وهو كلام حق ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً بل هي أمرٌ اعتباري ولا محذور في ذلك، وبالجملة يجب تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين وتفويض علم ما جاء من المتشابهات إليه عز شأنه والإيمان بها على الوجه الذي جاءت عليه والتأويل القريب إلى الذهن"(٤٧).

وبعد أن نفت المعتزلة الجهة عن الله تعالى خشية الوقوع في التجسيم ذهبوا إلى القول أنه سبحانه في كل مكان واختلفوا في ذلك : "فقال قائلون : إن الله بكل مكان بمعنى أنّه مدبر لكل مكان، وقال

قائلون: الباري لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه، وقال قائلون الباري في كل مكان بمعنى أنّه حافظٌ للأماكن وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان"[٤٨].

أما صفة الاستواء فإنه يجري عليها كما يجر على صفة العلو، فالمعتزلة نفوا هذه الصفة وأولوها بمعان أخرى حتى لا يثبتوا لله تعالى الجهة.

فالاستواء فسروه بالاستيلاء، والغلبة، والقهر[٤٩].

يقول القاضي عبدالجبار: إن المراد بالاستواء الاستيلاء والاقتدار، كما يقال : استوى الخليفة على العراق[٥٠]، وكما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

وإنما وجه تخصيص العرش بالذكر؛ لأنه أعظم ما خلق الله تعالى فلهذا اختصه بالذكر[٥١] .

مما تقدم يتبين أن المعتزلة قد نفوا علو الله تعالى وارتفاعه على عرشه، تنزيها له سبحانه؛ لأن اثباتهما فيه اثباتاً للجهة، والجهة من الأمور التي تستلزم الجسمية، والأجسام حادثة، والله تعالى منزه عن الحوادث، لذلك نفوا العلو، ثم أولوا النصوص الواردة الى علو القهر والغلبة[٥٢].

ثم تبعهم متأخرو الاشاعرة ممن تأثروا بهم كأبي المعالي الجويني ـ رحمه الله ـ ومن اقتدى به[٥٣] و بعض الماتريدية ، فوافقوهم على قولهم في مسألة العلو والاستواء، قال الجويني ـ رحمه الله ـ : "ومن ينتمي إلى الحق من الأئمة ومخلصي الأمة يعترف بتقديس الرب عن الجهات والمقابلات، وليس هذا مما يسع جهله؛ إذ الترخيص في جهل ذلك يتداعى إلى جملة العقائد، ومن أبدى في ذلك ريبًا فليس منا ولسنا منهم ... والآيات المشتملة على إنزال القرآن تجري هذا المجرى ـ أي: مجرى تأويل حديث النزول ـ ، وليس المراد بإنزاله نقله من موضع إلى موضع، هذا ما صار إليه أهل التحصيل، ولا اكتراث بقول الجهلة الحشوية في اعتقادهم أن الكلام ينتقل من جهة إلى جهة وأقرب الناس إلى التزام الكفر الصراح من جوَّز على الرب الانتقال"[٥٤].

وكان يقول في مجلسه ايضاً : "كان الله ولا شيء وهو الآن على ما كان عليه"[٥٥] يقصد بذلك نفي العلو عن الله تعالى.

قال الإمام الرازي ـ رحمه الله ـ عند كلامه على باب ما يتمسكون به في إثبات الجهة، وعرضه لأدلة القائلين بأثبات الجهة لله تعالى من القرآن والسنة، وأنها محكمة لكثرتها وقوة دلالتها، و لو كانت من المتشابهات لذكرها الصحابة والتابعون وذكروا تأويلاتها، ثم ذكر الجواب على ذلك فقال: "نحن ذكرنا الدلائل العقلية القاطعة في أنه تعالى يمتنع أن يكون مختصاً بالمكان والجهة والحيز، وإذا كان الأمر كذلك وجب القطع بأن مراد الله تعالى من هذه الظواهر التي تمسكتم بها شيء آخر سوى إثبات الجهة لله تعالى"(٥٦) .

وذكر أن من المحال أن يكون الله تعالى في جهة الفوق، لذلك في معرض رده على المتمسكين بالآيات المشتملة على لفظ العلو أن لفظ العلو كما يستعمل بسبب الجهة، فقد استعمل ايضا في العلو بسبب القدرة، فيقال : السلطان أعلى من غيره، ويقال لمجلسهم: المجلس الأعلى ويراد بها القهر والقدرة لا بسبب المكان والجهة، وقول الله تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (٥٧) أن الله تعالى أعلى من سواه، والجهة شيء سواه، فوجب أن تكون ذاته أعلى من الجهة، وما كان أعلى من الجهة يمتنع أن يكون علوه بسبب الجهة، فثبت أن علوه لذاته لا بسبب الجهة(٥٨).

ومما يندرج تحت هذا الباب (باب ما يتمسكون به في إثبات الجهة) نفي صفة الاستواء وتأويله بالاستيلاء كالمعتزلة خروجاً من التشبيه والتجسيم وإثبات الجهة لله تعالى، فقد ذكر الإمام الرازي ـ رحمه الله ـ الأوجه التي يدل عليها الاستواء، بعد ذكره للذين تمسكوا بالآيات الدالة على استواء الله تعالى على العرش أنه لا يجوز أن يكون مراد الله تعالى من ذلك الاستواء: الاستقرار على العرش، ومن الأوجه التي ذكرها في تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (٥٩) ، قال : "قد بينا أن السماء هو الذي فيه سمو وفوقية، وكل ما كان في جهة فوق، فهو سماء، وإذا كان كذلك فقوله: ﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾(٦٠) يقتضي أن كل ما كان حاصلاً في جهة فوق كان في السماء، وإذا كان كذلك فقوله: ﴿ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (٦١) يقتضي أن كل ما كان حاصلاً في جهة فوق فهو ملك الله تعالى مملوك له، فلو كان الله تعالى مختصاً بجهة فوق، لزم كونه مملوكا لنفسه من غير محل وهو محال، فثبت أن ما قبل قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

ٱسۡتَوَىٰ ﴾[٦٢] ومـا بعـده ينفـي كونـه تعـالى مختصـاً بشـيء مـن الأحيـاز والجهـات"[٦٣].

قال الإمام البيجوري ـ رحمه الله ـ : في شرحه لقول الناظم:

ويستحيل ضد ذي الصفات في حقه كالكون في الجهات

"فليس فوق العرش ولا تحته، ولا عن يمينه ولا عن شماله .. فليس له فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال"[٦٤] .

قال الإمام الماتريدي ـ رحمه الله ـ : "الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا مكان وجائز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان فهو على ما كان وكان على ما عليه الآن جل عن التغير والزوال والاستحالة والبطلان إذ ذلك أمارات الحدث التي بها عرف حدث العالم ودلالة احتمال الفناء إذ لا فرق بين الزوال من حال إلى حال ليعلم أن حاله الأولى لم تكن لذاته إذ لا يحتمل زوال ما لزم ذاته وبين أنها ليست لذاته لما احتمل هو قبول الأعراض وانتقال الأحوال"[٦٥] .

وبعد هذا العرض الموجز نناقش أدلة النفاة :

١ـ لا يلزم من إثبات الاستواء والعلو ما ذكروه من اللوازم.

وتحرير هذه المقدمة مبني على أن الصفات لها معنى وكيف وهذه اللوازم إنما تلزم من يثبت كيفية الصفات وهذا يلزم المشبهة والمجسمة، أما الذين يثبتون المعنى دون الكيف فلا تلزمهم تلك اللوازم

٢. لا يلزم من إثبات صفة من صفات الله تعالى المشابهة للمخلوقين .

وتحرير ذلك فكما أنهم يثبتون القدم والحياة والسمع والبصر والعلم مع قطع المشابهة بين الخالق والمخلوق فالباب واحد في جميع الصفات[٦٦] .

وإن كان الكثير من علمائنا الكبار أمثال الجويني والباقلاني والرازي ـ رحمهم الله ـ قد رجحوا أنّه لا يمتنع من إثبات بعض الصفات دون بعض ؛ لكونه مجرد احتمال والعقائد لا تثبت بالاحتمال ، وإما الاحتمال الأخر فيترجح بالأدلة العقلية[٦٧] .

٣ـ وأما الجواب عن أن إثبات العلو والاستواء يلزم منه إثبات الجهة فالجواب عنه من وجوه :

أ ـ إنّ لفظ الجهة من الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب والسنة نفياً وإثباتاً ، فبالتالي هي لفظٌ مجمل ، فلا ينفى بإطلاق ولا يثبت بإطلاق ؛ وإنّما يستفصل عن المقصود ، وبالتالي الدليل الذي

استندوا إليه في تغليب جانب النفي يتطرق إليه الاحتمال ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال عموماً .

والاحتمال الوارد على هذا : هو أن لفظ الجهة يراد بها معانٍ فلا بد من تحرير محل النزاع :

تحرير محل النزاع :

الاحتمال الأول : "الجهة إما أن يكون شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات" .

الاحتمال الثاني : "وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم" . فيقال لمن نفى : "أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات أم تريد بالجهة ما وراء العالم فلا ريب أن الله فوق العالم . وكذلك يقال لمن قال : الله في جهة . أتريد بذلك أن الله فوق العالم أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل"[٦٨] .

جاء في رسالة إثبات الفوقية للإمام الجويني ـ رحمه الله ـ :

"فلما اقتضت الإرادة المقدسة بخلق الأكوان المحدثة المخلوقة المحدودة ذات الجهات اقتضت الإرادة المقدسة على أن يكون الكون له جهات من العلو، والسفل، وهو سبحانه منزه عن صفات الحدث، فكوَّن الأكوان، وجعل لها جهتا العلو والسفل، واقتضت الحكمة الإلهية أن يكون الكون في جملة التحت؛ لكونه مربوباً مخلوقاً، واقتضت العظمة الربانية أن يكون هو فوق الكون باعتبار الكون لا باعتبار فردانيته إذ لا فوق فيها ولا تحت، ولكن الرب سبحانه وتعالى كما كان في قدمه وأزليته، فهو الآن كما كان، لكن لما حدث المربوب المخلوق، والجهات، والحدود ذو الخلا، والملا، وذو الفوقية، والتحتية، كان مقتضى حكم عظمة الربوبية أن يكون فوق ملكه، وأن تكون المملكة تحته باعتبار الحدوث من الكون لا باعتبار القدم من المكون، فإذا أشير إليه يستحيل أن يشار إليه من جهة التحتية، أو من جهة اليمنى، أو من جهة اليسرى، بل لا يليق أن يشار إليه من جهة العلو والفوقية"[٦٩] .

المطلب الثاني

نفي الرؤية.

من الصفات التي ظهر تأثير مسألة نفي الجهة فيها صفة الرؤية لله تعالى، فيعتقد المعتزلة ومن تبعهم أن إثبات الرؤية يؤدي إلى أن يكون الله تعالى جسماً محدوداً في جهة ومكان مخصوص(٧٠) قالوا: إن النظر في اللغة العربية له عدة استعمالات، وليس محصورا برؤية العين(٧١)، ثم حملوا نظر الوجه في قول الله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٧٢) إلى المعاني التالية:

١- ناظرة : بمعنى الانتظار لثواب الله تعالى وكرامته ورحمته(٧٣).

٢- النظر : هو تقليب الحدقة طلباً للرؤية، وأنهم يقولون : نظرت إلى الهلال فلم أره(٧٤).

٣- أن "إلى" في قوله تعالى (إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) واحدة الآلاء التي هي النعم، فيكون معنى الآية وجوه يومئذ ناظرة آلاء ربها منتظرة، ونعمته مرتقبة(٧٥).

قال ابن رشد ـ رحمه الله ـ في كلامة عن مسألة الرؤية وتفصيل قول الله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ ﴾ (٧٦) "لما اعتقد – يعني المعتزلة – انتفاء الجسمية عنه سبحانه واعتقدوا وجوب التصريح بها لجميع المكلفين، ووجب عندهم إن انتفت الجسمية، أن تنتفي الجهة، وإذا انتفت الجهة انتفت الرؤية، إذ كل مرئي في جهة من الرائي"(٧٧).

وذكر القاضي عبد الجبار أن وجه الدلالة في الآية: "هو ما قد ثبت من أن الادراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد في ذلك تمدحاً راجعاً إلى ذاته، وما كان نفيه تمدحاً راجعاً إلى ذاته كان إثباته نقصاً، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال"(٧٨).

ومن وجوه الدلالة على نفي الرؤية عند المعتزلة أن الدلالة العقلية دلت على أن رؤية الله تعالى ممتنعة، ورؤيته سبحانه ليست من جنس نعيم الجنة، لذلك فالخبر الذي يتمسك به الذين يعتقدون أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله تعالى يوجب التشبيه؛ لأن النظر عبارة عن تقليب الحدقة الى جهة المرئي وذلك يقتضي كون المرئي في الجهة، فوجب حمله على شيء أخر(٧٩) .

وإنما أولوّها بالعلم، كما قال العلاف في تفسير قول الله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [٨٠] "بأن الرؤية هنا بمعنى العلم، ولا اعتماد عليه لأن الرؤية إنما تكون بمعنى العلم متى تجردت فأما إذا قارنها النظر فلا تكون بمعنى العلم"[٨١].

أما الدليل العقلي الذي أقاموه على نفي الرؤية هو دليل المقابلة، قال القاضي عبدالجبار: "إن الواحد منا راء بحاسة، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً في المقابل أو في حكم المقابل، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً، ولا حالا في المقابل، ولا في حكم المقابل"، وهذه الدلالة مبنية على أصول:

أحدها: أن الواحد منّا راء بالحاسة، وإذا كانت صحيحة والموانع مرتفعة والمدرك موجود يجب أن يُرى، ومتى لم يكن كذلك فيجب أن يكون لصحة الحاسة في ذلك تأثير؛ لأنه بهذه الطريقة يعلم تأثير المؤثرات من الأسباب والعلل والشروط.

الثاني: أن الرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً، أو حالاً في المقابل أو في حكم المقابل، وإذا كان كذلك وجب أن يُرى، وإذا لم يكن مقابلاً ولا حالاً في المقابل ولا في حكم المقابل لم يرَ، فيجب أن تكون المقابلة أو ما في حكمها شرطاً في الرؤية لأنه بهذه الطريقة يعلم تأثير الشروط.

الثالث: أن القديم تعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً في المقابل ولا في حكم المقابل، لأن المقابلة والحلول إنما تصح على الأجسام والأعراض والله تعالى ليس بجسم ولا عرض فلا يجوز أن يكون مقابلاً ولا حالاً في المقابل ولا في حكم المقابل.

ويمكن إيراد هذه الدلالة على وجه آخر حتى لا يرد عليها بعض الاعتراضات التي يمكن ورودها على الأول، فيقال: إن أحدنا إنما يرى الشيء عند حصول شرطين:

أحدهما: يرجع إلى الرائي، والآخر يرجع إلى المرئي.

فما يرجع إلى الرائي فهو صحة الحاسة، وما يرجع إلى المرئي فهو أن يكون للمرئي مع الرائي حكم وذلك الحكم ، هو أن يكون مقابلاً أو حالاً في المقابل أو في حكم المقابل"[٨٢].

وتمام الكشف والتحقيق أن المراد من الرؤية أن يحصل لنا انكشاف بالنسبة إلى ذاته المخصوصة ، وهو يجرى مجرى الانكشاف الحاصل عند إبصار الألوان والأضواء، وإذا كان الأمر كذلك فهذا الانكشاف يجب أن يكون على وفق المكشوف، فإن كان المكشوف مخصوصاً بالجهة والحيز وجب أن يكون الانكشاف كذلك، وإن كان المكشوف منزهاً عن الجهة وجب أن يكون انكشافه منزها عن الحيز والجهة(٨٣).

ومن الطوائف التي وافقت المعتزلة في انكار الرؤية الخياطية(٨٤)، والنجارية(٨٥)، فأنكروا رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها؛ غير أنه قال: يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين؛ فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية(٨٦).

فهؤلاء نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية دونها، وخالفوا به قواطع الشرع، وظنوا أن في إثباتها إثبات الجهة، فهؤلاء تغلغلوا في التنزيه محترزين من التشبيه، فأفرطوا(٨٧).

"والحق أن الجواب عن دليل المعتزلة بتسليم نفي الجهة والمقابلة عن الله تعالى لا يستقيم، حيث إن إثبات رؤية حقيقية بالعيان من غير مقابلة أو جهة مكابرة عقلية، لأن الجهة من لوازم الرؤية وإثبات الملزوم ونفي اللازم مغالطة ظاهرة"(٨٨).

أما الأشاعرة والماتريدية فقد اثبتوا الرؤية لله تعالى لكن من غير اثبات للجهة؛ لأنهم نفوا عن الله تعالى الجهة ، فالله تعالى منزه عنها(٨٩)، فيرون أن كل موجود يصح أن يُرى، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود والباري تعالى موجود فيصح أن يُرى، وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٩٠) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار، إلا أنه لا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة، ومكان، وصورة ومقابلة، واتصال شعاع، أو على سبيل انطباع، فإن كان ذلك مستحيل(٩١).

فالنزاع هنا في مصحح الرؤية هل هو الجهة أم الوجود ؟

لذلك فعلماء الأشاعرة يرون أن مصحح الرؤية هو الوجود وليس الجهة ؛ فلا يلزمهم ما لزم المعتزلة من المحاذير .

قال الإمام الغزالي ـ رحمه الله ـ : "تدعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست، ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استحالة الجهات على غير الجواهر والأعراض، إذ الحيز معقول وهو الذي يختص الجوهر به، ولكن الحيز إنما يصير جهة إذا أضيف إلى شيء آخر متحيز.

فالجهات ست فوق وأسفل وقدام وخلف ويمين وشمال، فمعنى كون الشيء فوقنا هو أنه في حيز يلي جانب الرأس، ومعنى كونه تحتاً أنه في حيز يلي جان بالرجل، وكذا سائر الجهات؛ فكل ما قيل فيه أنه في جهة فقد قيل إنه في حيز مع زيادة إضافة"[٩٢].

قال الإمام الايجي ـ رحمه الله ـ : "ثم علمت أن الله تعالى ليس جسماً ولا في جهة ويستحيل عليه مقابلة ومواجهة وتقليب حدقة نحوه، ومع ذلك يصح أن ينكشف لعباده انكشاف القمر ليلة البدر ، ويحصل لهوية العبد بالنسبة إليه هذه الحالة المعبر عنها بالرؤية"[٩٣].

وقول الأشاعرة في الرؤية أداهم إلى الاختلاف في تفسير الرؤية على أقوال منها :

١. فمنهم من فسرها بمجرد الأدراك[٩٤] .

٢ـ ومنهم من جعلها أدراكاً زائداً على العلم[٩٥].

٣ـ ومنهم قال يروى بحاسة يخلقها الله تعالى وهذا هو أقرب وأنسب الاحتمالات إلى مذهب الأشاعرة ؛ لأنهم يثبتون الرؤية على حقيقتها ومن نظر في أدلتهم يرى أن جميع الأدلة التي استدلوا بها في إثبات الرؤية تؤيد وترجح هذا الاحتمال والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم في هذا المطلب أن المعتزلة ينفون الرؤية مطلقاً ، فهم يقولون بامتناع الرؤية عقلاً وسمعاً[٩٦] ، وبنوا هذا النفي كما تقدم على نفي الجهة المستلزم لنفي العلو ، ولما كان المصحح عندهم للرؤية هو الجهة وهي منفية لزم منه نفي الرؤية .

والسبب النفي أساساً مبني على نفي العلو فقد ظنوا أن إثبات العلو يستلزم إثبات الجهة لله تعالى ، وأن الرؤية لا بد أن تكون في جهة فحيث انتفى العلو انتفت الجهة وحيث انتفت الجهة انتفت الرؤية .

علماً أن علماء الأشاعرة ـ رحمهم الله ـ لا يسلمون هذه المقدمات ولا النتائج المترتبة عليها ، فقد طعنوا في الملازمة بين الجهة والرؤية ولم يشترطوا هذه الملازمة بين الرؤية والجهة فاثبتوا رؤية لا في جهة[٩٧] كما تقدم .

المبحث الثاني

الآثار العقدية المترتبة على إثبات الجهة.

المطلب الاول

إثبات العلو والاستواء.

تقدم أنّ لفظ الجهة من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل؛ لأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة لا نفياً ولا اثباتاً، لذلك كان الحق فيها وفي أمثالها من الألفاظ المجملة هو التفصيل لمعرفة المقصود منها.

والألفاظ المجملة تترتب عليها بعض المسائل العقدية، فكان لإثباتها أو نفيها متعلقات وآثار مهمة، فلفظ الجهة مثلا يترتب على إثباتها إثبات بعض الصفات لله تعالى كصفة العلو، والفوقية، والاستواء، والرؤية، وغيرها.

ولما كانت من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة فقد استدلوا على إثباتهم لها بأدلة العلو والاستواء، لذلك لما تكلم ابن رشد فيها قال: "ولا يزال أهل الشريعة يثبتونها حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة ثم ذكر أدلة من القران الكريم، كقوله تعالى: ﴿ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ﴾ [٩٨] ، وقوله تعالى ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [٩٩] ، وغيرها من الأدلة . . . إن هذا كله غير لازم، فإن الجهة غير المكان"[١٠٠].

وقد استدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها نقلية ومنها عقلية، ومنها فطرية.

أما الادلة النقلية فقد تنوعت، منها ما ورد بلفظ العلو، كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [١٠١]

والفوقية، كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [١٠٢] ، والاستواء على العرش، كقوله تعالى ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[١٠٣]

وكونه في السماء، قوله تعالى ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [١٠٤]

والادلة من السنة كثيرة ومن أشهرها حديث الجارية، فقد جاء في صحيح الأمام مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي: "قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ" [١٠٥].

قال الذهبي معلقاً عليه بعد ذكره في ترجمته للباب : "أنه من الأحاديث المتواترة، وأنّه ثبت فيه مسألتان:

أحدهما: شرعية قول المسلم: أين الله؟

وثانيهما: قول المسؤول : في السماء، فظاهر الخبر يقتضي جواز السؤال عنه، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء، لأن النبي، ﷺ قال لها: " أين الله " فلولا أن السؤال عنه جائز لم يسأل وأجابته بأنه في السماء وأقرها على ذلك، فلولا أنه يجوز الإخبار عنه سبحانه بذلك لم يقرها عليه"[١٠٦].

والسؤال بأين الله؟ يقتضي الجواب بإثبات الجهة، فكان جواب الجارية بأنه في السماء فهم منها رسول الله ﷺ إنّها مؤمنة بأثباتها للجهة التي يستلزم منها إثبات العلو والفوقية لله تعالى.

وأما أدلة الفطرة فقد ذكر الذهبي عند ترجمة إمام الحرمين أبي المعالي الجويني-: "قال محمد بن طاهر: حضر المحدث أبو جعفر الهمذاني في مجلس وعظ أبي المعالي، فقال: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه".

فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها، ما قال عارف قط: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو! ولا يلتفت يمنة ولا يسرة! فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ – أو

قال: فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها؟ – فقال: يا حبيبي! ما ثم إلا الحيرة، ولطم على رأسه، ونزل، وبقي وقتا عجيب، وقال فيما بعد: حيرني الهمذاني"(١٠٧).

فاحتج الهمذاني على أبي المعالي . رحمه الله ـ بجهة العلو، فأخبره أنه في الدعاء إنما يجد في نفسه تشوفاً إلى جهة العلو دون غيرها من الجهات، فجعل من إثبات الجهة دلالة على إثبات العلو والفوقية لله سبحانه.

ومن الأدلة العقلية مسألة الإشارة، إليه فأنه يستحيل أن يشار إليه من سائر الجهات الست من جهة التحتية، أو اليمنى، أو من اليسرى، بل لا يليق أن يشار إليه لا من جهة العلو والفوقية، ثم الإشارة هي بحسب الكون وحدوثه وتسفله، فالإشارة تقع على أعلى جزء من الكون حقيقة وتقع على عظمة الإله تعالى كما يليق به لا كما تقع على الحقيقة المعقولة عندنا في أعلا جزء من الكون فإنها إشارة إلى جسم وتلك إشارة إلى إثبات... والإشارة إلى الجهة إنما هو بحسب الكون وتسفله، إذ لا يمكن الإشارة إليه إلا هكذا، وهو في قدمه سبحانه منزه عن صفات الحدوث وليس في القدم فوقية ولا تحتية، وإن من هو محصور في التحت لا يمكنه معرفة باريه إلا من فوقه فتقع الإشارة على العرش حقيقة إشارة معقولة، وتنتهي الجهات عند العرش ويبقى ما وراءه لا يدركه العقل ولا يكفيه بكيفية الوهم فتقع الإشارة عليه كما يليق به مجملا ثابتا لا مكيفا ولا ممثلا(١٠٨)، قال الذهبي: "إثبات موجود لا يشار إليه مكابرة للحس والعقل"(١٠٩).

ودلالة العقل على وجوب صفة الكمال لله تعالى، وتنزيهه من النقص، والعلو كمال لله تعالى والسفل نقص(١١٠).

أما العرش فالكلام فيه فرع عن الكلام في العلو؛ لأنه عند من يثبت الجهة لله تعالى–جهة العلو– فإنه يثبت أن العرش في جهة العلو، وثبت استواء الله تعالى على العرش، قال ابو يعلى ـ رحمه الله ـ : "فاذا ثبت أنّه على العرش، فالعرش في جهة وهو على عرشه ... والصواب جواز القول بذلك ؛ لأن النبي ﷺ اثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش ، واثبت أنّه في السماء وكل من أثبت هذا أثبت الجهة والدليل على أنّ العرش في جهة بلا خلاف وقد ثبت بنص القرآن أنّه مستوٍ

عليه، فاقتضى أنّه في جهة ؛ ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهة إلى نحو السماء"[١١١].

وقد نقل صاحب كتاب أقاويل الثقات عن أبي نعيم القول بالإجماع : أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه مستوٍ عليه لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية، وساق الآيات المشعرة بالجهة [١١٢]، ونقل القرطبي - رحمه الله - عن الصدر الأول رضي الله عنهم أنهم : "لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنّه لا تعلم حقيقته"[١١٣].

قال الإمام مالك رحمه الله: "الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة"[١١٤].

قال الأمام الأوزاعي - رحمه الله -: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إنّ الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفات الله جل وعلا"[١١٥].

كما نقل ذلك ابن أبي حاتم وأبو زرعة الرازي: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء من جميع الأمصار حجازًا وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ... وأنّ الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه "[١١٦] .

قال الحافظ ابن عبد البر- رحمه الله -: قال بعد إيراده لحديث النزول "وفيه دليل على أنّ الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات"[١١٧] .

قال الأمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - :"جملة ما عليه أهل الحديث والسنة ...وأن الله سبحانه على عرشه"[١١٨] .

قال أبو نصر السجزي - رحمه الله - في الإبانة : "فأئمتنا كسفيان الثوري ، ومالك، وسفيان بن عيينه ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وعبد الله بن المبارك ، والفضيل بن عياض ،وأحمد بن

حنبل واسحاق بن أبراهيم الحنظلي ، متفقون على أن الله بذاته فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان"[١١٩] .

وقال الأمام الصابوني الشافعي ـ رحمه الله ـ : "وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه ، وعرشه فوق سماواته"[١٢٠] .

وهذا المذهب هو مذهب عامة أصحاب الحديث عامة علماء الأشاعرة المتقدمين ـ رحمهم الله ـ .

بخلاف مذهب الأشاعرة المتأخرين ـ رحمهم الله ـ فقد نقل عنهم تأويل العلو والاستواء فراراً من التشبيه والتجسيم ، وأن يكون الله جسماً تحويه الجهات ، ولا أعتقد أنّهم تعمدوا مخالفة النصوص الشرعية المتوافرة من الكتاب والسنة كيف وفيهم : المفسرون ، وعلماء اللغة ، والفقهاء، وجهابذة الأصول والحديث ، وإنّما أردوا دفع شبهات المعاندين والمجادلين في كتاب الله ، فاجتهدوا في فهم النص الشرعي بالتأويل أو التفويض ولم يقصدوا مصادمة النص ، ولا يخفى فهناك فرق بين الاجتهاد في فهم النص وبين مصادمة نصوص الشريعة . والله أعلم .

المطلب الثاني

إثبات الرؤية.

لفظ الجهة له أثرٌ في إثبات الرؤية لله تعالى عند من يرى إثبات هذه الصفة، فالمثبتون يرون أنه لا يمكن أن يُرى المرئي إلا في جهة، وأن هذا لا ينفصل عنها؛ لأنه لا يعقل أن يُرى في غير جهة، فترتب على إثبات الرؤية لله تعالى إثبات الجهة.

والمثبتون للجهة يعتقدون أن رؤية الله جائزة عقلاً وشرعاً، وأدلتهم على ذلك من النقل والعقل ومن جهة الفعل، واستدلوا على ذلك بأدلة، منها:

١. قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ ﴾[١٢١] ، والآية دلت على إثبات الرؤية من وجوه منها[١٢٢]:

الأول: أنه لا يظن بموسى عليه السلام أن يسأل الله مالا يليق بالله، وهو من أعرف الناس بما يليق بالله وما لا يليق به سبحانه.

الثاني: أن الله تعالى لم ينكر عليه سؤاله، علماً بأنه تعالى قد أنكر على نبيه نوح عليه السلام سؤاله حين سأله نجاة ابنه فقال: ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [١٢٣]، فقال﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [١٢٤]، ولو كان سؤال رؤية الله من قبيل نوح عليه السلام نجاة ابنه لأنكر عليه سبحانه كما أنكر على نوح عليه السلام، وعدم الإنكار دل على أنه إنما سأله ممكناً لا مستحيلاً.

الثالث: أن الله سبحانه أجابه بقوله ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾ ، ولم يقل: إني لا أرى أو لست بمرئي أو لا تجوز رؤيتي، أو عبارة قريبة من هذه العبارات التي تدل أن الرؤية غير ممكنة.

٢. قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ ﴾[١٢٥]، والإدراك فيه أقوال[١٢٦]:

الأول: لا تدركه الأبصار في الدنيا وإن كانت تراه في الآخرة، ويكون الإدراك بمعنى الرؤية عند هؤلاء.

الثاني: الإدراك أخص من الرؤية، ولا يلزم من نفي الأخص انتفاء الأعم، ومعنى الإدراك معرفة الحقيقة عند هؤلاء.

الثالث: أن الإدراك أخص من الرؤية لأن الإدراك بمعنى الإحاطة، ولا يلزم من عدم الإحاطة عدم الرؤية.

٣. قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ [١٢٧]، فقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله : "لما أن حجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضا"[١٢٨] .

٤. قوله الله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ وَأَعَدَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَرِيمًا﴾[١٢٩] ، قال الإمام الاسفراييني ـ رحمه الله ـ : "واللقاء إذا أطلق في اللغة وقع على الرؤية خصوصا حيث لا يجوز فيه التلاقي بالذوات والتماس بينهما"[١٣٠].

والأحاديث النبوية قد دلت على ذلك، ومن الأحاديث المرفوعة قوله صلى الله عليه وسلم "إِنَّكُم سَتَرَوْنَ ربكُم كَمَا ترَوْنَ هَذَا الْقَمَر لَا تضَامون فِي رُؤْيَته.. الحَدِيث " ، ثم قرأ:﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾ (١٣١) "(١٣٢).

قال الإمام أبو الحسن الاشعري ـ رحمه الله ـ : "وأجمعوا على أنَّ المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم"(١٣٣) .

وقال أيضاً: "ومما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار؛ أنه ليس موجود إلا وجائزا أن يرينا إياه الله عز وجل، وإنما لا يجوز أن يرى المعدوم، فلما كان الله عز وجل موجودا مثبتاً، كان غير مستحيل أن يرينا نفسه عز وجل، وإنما أراد من نفى رؤية الله عز وجل بالأبصار التعطيل، فلما لم يمكنهم أن يظهروا التعطيل صراحاً أظهروا ما يؤول بهم إلى التعطيل والجحود، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا"(١٣٤).

الخاتمة

١. مما تقدم يعلم أن الألفاظ نوعان ،مجمل ومفصل فلا يجوز العدول عن اللفظ المفصل إلى اللفظ المجمل إذا كان في المسألة لفظٌ مفصلٌ.
٢. الألفاظ المجملة تندرج تحت قاعدة كلية وهي الاستفصال عن مراد المتكلم ماذا قصد بهذا اللفظ فإن قصد به معنى حقا يجب إثباته وطرح ما سواه من المعاني الباطلة التي لا تليق بالله عز وجل
٣. ترتب على الإثبات والنفي مسائل عقدية منها :

أ . من أثبت الجهة أثبت الرؤية ومن نفى الجهة نفى الرؤية والخلاف في مصحح الرؤية هل هو الوجود أم هو الجهة فعلماء الأشاعرة (رحمهم الله) قالوا المصحح للرؤية هو الوجود ، ومنهم من قال هو الجهة .

ب . ومن الآثار المترتبة على نفي الجهة نفي بعض الصفات منها العلو والاستواء فمن نفى الجهة نفى العلو والاستواء والعكس صحيح .

٤. الخلاف حقيقي وليس خلافاً لفظياً بين الفرق الإسلامية في استعمال الألفاظ المجملة .

٥. الكل انطلق من منطلق التنزيه فالنفاة قصدوا التنزيه ولم يقصدوا التعطيل ، فمن نفى الجهة قصد التنزيه لئلا يترتب عليه معنى باطلاً من وجهة نظرهم.

٦. غيرهم يرى أن إثبات الجهة لا محذور شرعي فيه إذا تضمن معنى موافقاً لأصول الشرع .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، الطبعة / الأولى.
- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، طـ/ الأولى، ١٣٩٧.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ)، تـ/ محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية – الكويت.
- الارشاد للجويني، امام الحرمين ابو المعالي الجويني، تـ/ محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي
- اساس التقديس، الامام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين (المتوفى: ٦٠٦)، مكتبة الكليات الازهرية، تـ/ احمد حجاز السقا .
- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، تـ/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، طـ/ الأولى، ١٤٠٦.

• الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.
• تاج العروس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق (ت/١٢٠٥ هـ)، ت/مجموعة من المحققين، دار الهداية.
• التبصير في الدين ، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، ت/ كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
• التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ت/ جماعة من العلماء، ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
• تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، ت/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
• تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، ت/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط/ الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
• التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ت/ عبد الرحمن محمد عثمان، ط/ الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
• التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، ت/ د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية – الإسكندرية
• جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٧م.
• رسالة إلى أهل الثغر ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، ت/ عبد الله شاكر محمد

الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط-/١٤١٣هـ.

- رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ، عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيّويه الجويني، أبو محمد (المتوفى: ٤٣٨هـ)، تـ/ أحمد معاذ بن علوان حقي، دار طويق للنشر والتوزيع – الرياض، ط/الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- روح المعاني، محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (المتوفى: ١٣٤٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تـ/ شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط/ الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)،تـ/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/ الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني، الكتاب الأول كتاب الاستدلال، تحقيق هلموت كلوبفر، دار العرب للبستاني، القاهرة، مصر.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تعليق أحمد بن الحسين، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، أم القرى للطباعة والنشر.
- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تـ/ شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- شرح المواقف ، علي بن محمد الجرجاني ،مطبعة السعادة – مصر، ط١ ، ١٣٢٥– ١٩٠٧ م.
- شرح جوهرة التوحيد ، إبراهيم اللقاني المالكي ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ ، دار ابن كثير ، بيروت ، لبنان .

• صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط/ الثالثة، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، ت/: د. مصطفى ديب البغا.
• صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١ هـ،، ت/ مجموعة من المحققين، دار الجيل – بيروت.
• الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (المتوفى: ١٤١٥هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/الأولى، ١٤٠٨هـ.
• العرش، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، محمد بن خليفة بن علي التميمي، ط/ الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
• العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود ، مكتبة أضواء السلف ، سنة النشر ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
• العواصم من القواصم ، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب رحمه الله، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ.
• العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، د مهدي المخزومي، ت/د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
• كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل – بيروت.
• الكشاف ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
• الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ابن رشد ، تحقيق محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة التراث العربي الفلسفي .

• لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، (تـ/ ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، طـ/ الثالثة، ١٤١٤هـ .

• متشابه القران ،أبو الحسن علي بن حمزه الكسائي ، تحقيق صبيح التميمي ، منشورات كلية الدعوة ، ليبيا ، طرابلس ١٩٩٤.

• مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تـ/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، طـ/ الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

• مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (تـ: ٦٦٦هـ)، تـ/يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، طـ/ الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• المختصر في اصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، القاضي عبدالجبار.

• معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (تـ: نحو ٣٩٥هـ)، تـ/ الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، طـ/ الأولى، ١٤١٢هـ.

• معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تـ/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

• مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)،دار إحياء التراث العربي – بيروت، طـ٣ – ١٤٢٠ هـ.

• مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، طـ/ الثالثة، هلموت ريتر.

• الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤، محمد سيد كيلاني.

• مناهج الادلة ، ابو الوليد محمد بن احمد الاندلسي ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان.

• المنتقى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تـ/ محب الدين الخطيب.
• المواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧، د.عبد الرحمن عميرة.
• موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net.

الهوامش

(١) ينظر : المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار ، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية ، ١٠١٥/٢.

٢)– العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (تـ: ١٧٠هـ)، د مهدي (٢ المخزومي، تـ/د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٦٦/٤.

٣)– معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (تـ: نحو (٣ ٣٩٥هـ)، تـ/ الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، طـ/ الأولى، ١٤١٢هـ، ١٥٢/١.

(٤) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، ص: ٣٤٨.

(٥) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، ص: ٣٤٨.

٦)– ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تـ/ رمزي منير بعلبكي، (٦ دار العلم للملايين – بيروت، طـ/ الأولى، ١٩٨٧م. معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تـ/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٤٥٦/٥.

(٧) . معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون ، اتحاد الكتاب العرب ، الطبعة : ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م ، مادة (نفي) ٣٦٥/٥.

٨)– المائدة: ٣٣(٨

٩)- ينظر: العين ٣٧٥./٨([٩]

[١٠] ينظر : العين ٣٧٥/٨.

[١١] ينظر : لسان العرب ٣٣٨/١٥.

[١٢] ينظر : مختار الصحاح ص:٢٨١، المعجم الوسيط ٩٤٣/٢.

[١٣] ينظر : العين ٣٧٥/٨ ، لسان العرب ١٥/ ٣٣٨، المصباح المنير ص:٣١٩، القاموس المحيط ص:١٧٢٦.

١٤)- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تـ/ جماعة من (١٤ العلماء، ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، طـ/ الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

[١٥]- ينظر : المغرب في ترتيب المعرب ٣٢٠/٢ ، المعجم الوسيط ٩٤٣/٢.

(١٦)- ينظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط/٣، تحقيق : هلموت ريتر ،ص :٤٧٤ .

[١٧]- ينظر: تلخيص كتاب المحصل ، محمد بن محمد نصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ) ، دار الأضواء ، بيروت لبنان ، ط/٢ ، ١٩٨٥م ، ص: ٢٩ .

[١٨]- ينظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص: ٤٤٧.

[١٩]- ينظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص: ٤٤٧ .

[٢٠] الاعراض : جمع عرض وهو : عبارة عن معنى زائد على الذات ، مما يقوم بغيره ولا يقوم بنفسه ، فهو محتاج إلى محل يقوم به . ينظر : التعريفات ص: ١٤٨ ، الكليات ص: ٦٢٤.

[٢١] – ينظر : تأويلات أهل السنة ، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) ، تحقيق: د. مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان ، ط/١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م ص : ٥١ـ ٥٢ .

[٢٢] ينظر : لباب المحصل عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨هـ) ، تحقيق : رفيق العجم ، دار المشرق، بيروت ، لبنان ١٩٩٥م ، ص: ٣٧.

٢٣)- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، (تـ/ ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، طـ/ الثالثة، (٢٣ ١٤١٤هـ ١٩/٢، مادة الفعل (ثبت). ومختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (تـ: ٦٦٦هـ)، تـ/يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، طـ/ الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ٤٨/١، تاج العروس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق (تـ/١٢٠٥ هـ)، تـ/مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٤٧٧/٤.

٢٤)- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي ١٩/٢.(٢٤

[٢٥]– سورة إبراهيم ، الآية ٢٧.

٢٦)– لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي ١٩./٢(٢٦

٢٧)– أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، (٢٧ نزيل همذان، وصاحب كتاب (المجمل).

(سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٢)، (سلم الوصول الى طبقات الفحول ١٩٠/١).

٢٨)– معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط/ (٢٨ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٣٩٩/١.

٢٩)– كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تـ/ضبطه وصححه (٢٩ جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، ٩/١.

[٣٠] التوقيف على مهمات التعاريف ، المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ) ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م ، ص:٣٨.

[٣١] مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، الناشر دار بن خزيمة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص٥٥، بتصرف.

[٣٢] مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، الناشر دار بن خزيمة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص٥٥، بتصرف.

[٣٣] شرح العقيدة الطحاوية ، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت : ٧٩٢هـ) ، تحقيق : جماعة من العلماء ، تخريج : ناصر الدين الألباني ، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة ، الطبعة المصرية الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ص:٢١٨.

٣٤)– العرش ٥٩٦./١[٣٤]

٣٥)– مقالات الإسلاميين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ [٣٥] الثالثة، هلموت ريتر، ١٥٧/١– ٢٠٨–٢١٢.

٣٦)– هم أتباع حسين بن محمد بن عبد الله بن النجار، وقد كان أكثر معتزلة الري ومن حولها على مذهبه، وقد [٣٦] نقل الشهرستاني في الملل والنحل (١١٣/١–١١٤) .

٣٧)– ينظر : مقالات الإسلاميين ١٥٥./١[٣٧]

[٣٨] سورة الملك ، الآية : ١٦ .

٣٩)- أساس التقديس، الامام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين (المتوفى: ٦٠٦)، مكتبة الكليات (٣٩ الازهرية، تـ/ احمد حجاز السقا، ٢٠٨-٢٠٩.

٤٠)- الكشاف ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب (٤٠ العربي – بيروت، طـ/ الثالثة – ١٤٠٧ هـ، ٥٨١/٤.

٤١)- المختصر في اصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد، القاضي عبدالجبار، .٢١٧(٤١

٤٢)- تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٤٢ (المتوفى: ٦٧١هـ)، تـ/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، طـ/ الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م، ٢١٩/٧.

٤٣)- مناهج الادلة .١٤٥(٤٣

٤٤)- المصدر نفسه .١٤٥(٤٤

٤٥)- مناهج الادلة ١٥٤. (٤٥

٤٦)- مناهج الادلة .١٥٤(٤٦

٤٧)- روح المعاني، محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (المتوفى: ١٣٤٢هـ) ، دار إحياء (٤٧ التراث العربي – بيروت، ١١٦/٧.

٤٨)- مقالات الإسلاميين ١/.٢١٢(٤٨

٤٩)- ينظر: مقالات الاسلاميين ٢١١/١. اساس التقديس ٢٠٢/١. شرح الاصول الخمسة ٢٢٧. المختصر في (٤٩ اصول الدين ٢١٦/٢. الابانة عن اصول الديانة، ابو الحسن الاشعري ١٠٨/١.المواقف للايجي ٣٢/٣. شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ١٠٥ .

٥٠)- ينظر: شرح الاصول الخمسة ٢٢٧. المختصر في اصول الدين ٢/.٢١٧(٥٠

٥١)- شرح الاصول الخمسة ٢٢٧. اساس التقديس .٢٠٠(٥١

٥٢)- العرش، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، محمد (٥٢ بن خليفة بن علي التميمي، طـ/ الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ١٦٥/١. الكشف عن مناهج الادلة، ابن رشد ١٤٥. شرح الاصول الخمسة ٢١٧-٢٣٠.

٥٣)- ينظر: مناهج الادلة١٤٥ .(٥٣

٥٤)- الشامل في اصول الدين، امام الحرمين الجويني ٥٥١- .٥٥٢(٥٤

٥٥)- العرش للذهبي ١٥٣. (٥٥

٥٦)- أساس التقديس .١٩٥([٥٦]

[٥٧]سورة الأعلى ، الآية :١ .

٥٨)- أساس التقديس٤٢، .٢٠٦([٥٨]

[٥٩] سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

[٦٠] سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

[٦١] سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

[٦٢] سورة طه ، الآية : ٥ .

٦٣)- أساس التقديس ٢٠٠. الإرشاد للجويني .٤٠([٦٣]

٦٤)- شرح جوهرة التوحيد ١٠٦. الاقتصاد في الاعتقاد .٥٥([٦٤]

٦٥)- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تـ/ د. فتح الله خليف، دار ([٦٥] الجامعات المصرية - الإسكندرية

[٦٦] ينظر: الإرشاد ، للجويني ص:١٥٥.

[٦٧] ينظر : غاية المرام ، للآمدي ص:١٣٨.

[٦٨] التدمرية ، ابن تيمية

[٦٩] رسالة الفوقية للإمام الجويني ص: ٧.

٧٠)- ينظر متشابه القران ٦٧٣- ٦٨٣. الكشاف ١٤١/١.التفسير الكبير ٣٠/.٧٣٠([٧٠]

٧١)- متشابه القران ٦٧٣- ٦٧٤. ([٧١]

[٧٢] سورة القيامة ، الآيتان : ٢٢ - ٢٣ .

٧٣)- الكشاف ٦٦٣/٤. شرح الاصول الخمسة .٢٤٥([٧٣]

٧٤)- شرح الاصول الخمسة .٢٤٢([٧٤]

٧٥)- شرح الاصول الخمسة ٢٦٤. المواقف ١٦٦./٣([٧٥]

[٧٦] سورة الأنعام، الآية : ١٠٣.

٧٧)- مناهج الادلة .١٥٣([٧٧]

(٧٨) شرح الاصول الخمسة ٢٣٣.

٧٩)- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ([٧٩] خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)،دار إحياء التراث العربي - بيروت، طـ/ الثالثة - ١٤٢٠ هـ، ٢٤١/١٧.

[٨٠] سورة الأعراف ، الآية : ١٤٣.

٨١)- شرح الاصول الخمسة .٢٦٢([٨١]

٨٢)- شرح الاصول الخمسة .٢٤٨([٨٢]

٨٣)-ينظر: شرح المواقف للجرجاني ١٣٩./٨([٨٣]

٨٤)- أصحاب أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط، أستاذ أبي القاسم بن محمد الكعبي، وهما من معتزلة بغداد ([٨٤] على مذهب واحد. الملل والنحل ٧٧.

٨٥)- أصحاب الحسين بن محمد النجار، وأكثر معتزلة الري وما حواليها على مذهبه. الملل والنحل ٨٨.([٨٥]

٨٦)- الملل والنحل ٨٨/١- ٨٩. التبصرة في الدين ١٠١./١([٨٦]

٨٧)- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد ([٨٧] الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ٤٧/١.

٨٨)- موسوعة الفرق الباب السادس: فرقة المعتزلة الفصل الثاني: الأصل الأول التوحيد عند المعتزلة المبحث ([٨٨] السابع: رأي المعتزلة في الرؤية مع ذكر أدلتهم ومناقشتها وذكر أدلة أهل السنة على جواز الرؤية.

٨٩)- ينظر: الارشاد للجويني ٣٩- ٤٠. اساس التقديس .٣٠([٨٩]

[٩٠] سورة القيامة، الآيتان :٢٢ – ٢٣ .

٩١)- الملل والنحل .١٠٠([٩١]

٩٢)- الاقتصاد في الاعتقاد، ٣٣/١. الملل والنحل ٩٣./١([٩٢]

٩٣)- كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل – بيروت طـ/ الأولى، ١٩٩٧، تـ/ ([٩٣] عبد الرحمن عميرة، ١٥٨/٣، ١٧٢.

[٩٤] ينظر: حاشية العطار على جمع الجوامع ٤٦٣/٢، وشرح المقاصد للتفتازاني ١١٨/٢.

[٩٥] ينظر: غاية المرام ، للآمدي ص: ١٦٩.

[٩٦] ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص: ٢٣٣.

[٩٧] ينظر : غاية المرام للآمدي ص : ١٨١ .

[٩٨] سورة الحاقة ، الآية ١٧.

[٩٩] سورة الملك ، الآية ١٦.

١٠٠)- مناهج الادلة، لابن رشد، ١٤٥/١. تقدم الكلام في هذه المسألة في المبحث الاول.([١٠٠]

[١٠١] سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

[١٠٢] سورة الأنعام ، الآية ١٨.

[١٠٣] سورة طه ، الآية ٥.

[١٠٤] سورة الملك ، الآية ١٦.

١٠٥)- صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١ هـ)، تـ/ مجموعة من [١٠٥] المحققين، دار الجيل – بيروت، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ ، رقم الحديث (٥٣٧)، ٣٨١/١.

١٠٦)- العلو للعي العفار ٢٨/١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن [١٠٦] محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ)، تـ/ محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية – الكويت، ٢٣٢/١.

١٠٧)- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : [١٠٧] ٧٤٨هـ)،تـ/ مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، طـ/ الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ٤٧٥/١٨.

١٠٨)- ينظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ٦٨./١[١٠٨]

١٠٩)- المنتقى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تـ/ [١٠٩] محب الدين الخطيب

١١٠)- التوضيح الرشيد في شرح التوحيد ٣٦٠./١[١١٠]

١١١)- ابطال التأويل [١١١]

١١٢)- ينظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف بن [١١٢] أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، تـ/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، طـ/ الأولى، ١٤٠٦، ٩٠.

١١٣)- تفسير القرطبي، بو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين [١١٣] القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تـ/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، طـ/ الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م، ٢١٩/٧.

١١٤)- رواه الدارمي في الرد على الجهمية ص: ١٠٤ ، وينظر : الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي [١١٤] بكر أحمد الشهرستاني، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤، ٩١/١.

[١١٥] روى ذلك عنه البيهقي في الأسماء والصفات ٤٠٨ .

[١١٦] روى ذلك اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ٣٢١.

[١١٧] روى ذلك اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ٣٢١.

[١١٨] مقالات الإسلاميين ص: ٢٢٦.

[١١٩] العرش للذهبي ٤٣٧/٢.

[١٢٠] عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ، ص:٤١٠.

[١٢١] سورة الأعراف: ١٤٣.

١٢٢)- ينظر: الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن [١٢٢] عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، الأولى، ١٣٩٧، ٤١. شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تـ/ شعيب الأرنؤوط – عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، طـ/ العاشرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، ٢١٣. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (المتوفى: ١٤١٥هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طـ/الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٠٣/١.

[١٢٣] سورة هود: ٤٦ .

[١٢٤] سورة هود: ٤٧ .

[١٢٥] سورة الأنعام: ١٠٣.

١٢٦)- ينظر: تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: [١٢٦] ٧٧٤هـ)، تـ/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، طـ/الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م، ٣١٠/٣.

[١٢٧] سورة المطففين: ١٥.

١٢٨)- شرح العقيدة الطحاوية، ٢١٢.[١٢٨]

[١٢٩] سورة الأحزاب: ٤٤.

١٣٠)- التبصير في الدين ، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تـ/ كمال يوسف [١٣٠] الحوت، عالم الكتب – لبنان، طـ/ الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ١٥٧.

(١٣١) سورة ق: ٣٩ .

١٣٢)- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، طـ/ [١٣٢] الثالثة، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، تـ/: د. مصطفى ديب البغا، كتاب مواقيت الصلاة/ باب فضل صلاة العصر،(٥٠٩)،

٢٠٣/١. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ، ، تـ/ مجموعة من المحققين، دار الجيل – بيروت، مصورة من الطبعة التركية، كتاب الصلاة/باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، (١٣٧٨)، ١١٣/٢ . سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تـ/ شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، طـ/ الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، ١١١/٧.

١٣٣)– رسالة إلى أهل الثغر ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن [١٣٣] موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تـ/ عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طـ/١٤١٣هـ، ١٣٤.

١٣٤)– الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله [١٣٤] بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، طـ/ الأولى، ١٣٩٧، ٥٣.